

تحليل

المبادرة المصرية في مهب التطورات والأزمات في الدولة العبرية وسلطة الحكم الذاتي

رام الله/خاص

خصوصاً في الكتل الاستيطانية، وتوسيعها وتحويل عدد من البؤر الاستيطانية العشوائية (وغير القانونية حتى بالقانون الصهيوني) والمطلوب إزالتها فوراً حسب نص خارطة الطريق، إلى مستوطنات جديدة.

ورغم هذه الإجراءات تمحورت التحركات السياسية العربية والدولية والتغطية الإعلامية العربية والدولية على موقف الجانب الفلسطيني الرسمي منه والفصائلي، عن عدم استعداد ياسر عرفات للتخلي عن جزء من سلطاته أو كلها، وكان ما ينقص المبادرة هو الاستجابة الفلسطينية وليس الجانب الصهيوني.

عقبات وعراقيل

إن ما تم إغفاله في طرح المبادرة وما رافقها من إفرازات هو العراقيل والعقبات الأخطر وأهمها:

١- غموض الموقف الصهيوني تجاه المطالب والشروط المصرية التي يتوقف

عليها التدخل المصري برمتها. والموقف الصهيوني يمكن تلخيصه بأن شارون مهتم جداً بالدور المصري الجديد، ولكنه يريد أن يحصر هذا الدور في الجانب الأمني، وفي مجال دعم الدولة العبرية في تطبيق خطة الفصل أحادي الجانب. لذلك ميز شارون بين هذا الدور المطلوب وبين أن تلعب مصر دور الوساطة بين (إسرائيل) والفلسطينيين، فأكد أثناء لقائه مع وزرائه موفاز وشالوم قبيل لقائهما مع عمر سليمان على أنه لا ينوي إتاحة المجال أمام مصر كي تلعب دور الوساطة بحيث تقوم بطرح تسويات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لأن قيامها بهذا الدور سييطل المبدأ الذي تقوم عليه خطة الفصل وهو كونها أحادية الجانب. وهذا المبدأ أهم بالنسبة لشارون من الإيجابيات التي ينطوي عليها الدور الأمني المصري. وأكد شارون على أن الاتصالات مع المصريين ستتمحور حول المواضيع الأمنية مع التشديد على قضية تهريب الأسلحة والوسائل القتالية. وأضاف شارون أن



١- نشر مناقصة في الصحف الإسرائيلية تتعلق بحفر خندق مائي على الحدود المصرية الفلسطينية عرضه ٥١-٥٢ متراً وطوله ٤ كلم.

٢- استمرار العقوبات الجماعية والعدوان العسكري بكل أشكاله؛ بما في ذلك الاغتيال والقصف والاقتحام والاحتلال وحظر التجول وحملات الاعتقال وهدم المنازل ومصادرة الأراضي ومواصلة الحصار رغم الحديث عن مهزلة إزالة الحواجز.

٣- الإعلان عن نية (إسرائيل) إقامة مستوطنة على أراضي قرية الولجة جنوب القدس.

٤- البدء في إقامة جدار الفصل العنصري حول القدس خاصة في ضاحية البريد والرام.

٥- الشروع في إقامة الجدار حول مستوطنة أرئيل خلافاً للوعود الصهيونية لإدارة بوش.

٦- تصريح «موفاز» عن النية الصهيونية لنقل مستوطني قطاع غزة إلى الضفة.

٧- تكثيف المستوطنات في الضفة والقدس،

رغم التطورات السياسية التي حفل بها شهرا حزيران/يونيو وتموز/يوليو الماضيين (٢٠٠٤) إلا أن الحديث عن الدور المصري المتوقع عقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة تزايد بشكل واضح، خصوصاً أن الواقع السياسي بات يقول بأن الساحة الفلسطينية مقبلة على تغيرات جذرية، وأن المعادلة الفلسطينية سوف يصار إلى إعادة تشكيلها وبناء مركباتها وتوازناتها من جديد خلال المرحلة المقبلة.

فخلال هذه الفترة استمر موضوع الانسحاب من غزة وإخلاء المستوطنات اليهودية منه والدور الأمني المصري المقترح والموقف الفلسطيني (الرسمي والفصائلي) مثار نقاش وجدل في الساحتين الفلسطينية والإقليمية، وشابه الكثير من اللغط ومحاولات تصيد المواقف والهجوم على هذا الطرف أو ذلك، لأنه سيكون العقبة أمام الانسحاب من قطاع غزة أو بالأحرى إعادة الانتشار الإسرائيلية في قطاع غزة.

وكانت مصر قد طرحت منذ البداية خطتها على أساس خطة الانسحاب الكامل من قطاع غزة مرة واحدة وضمن شروط متعددة، لكن ما حدث من تقسيم للخطة إلى مراحل وضرورة الحصول على الموافقة من الحكومة الصهيونية كل مرة كان كفيلاً أن ينهي التعهد المصري بالقيام بأي دور، لكن المصريين تعاطوا مع الموقف الصهيوني إلى آخر مرحلة ممكنة، حرصاً منهم على أن تنسحب الدول العبرية من قطاع غزة كمرحلة أولى باعتبار أن أي انسحاب هو إنجاز للفلسطينيين.

إجراءات ضد المبادرة

وهذه المبادرة التي أتت بسلسلة زيارات لمسؤولين مصريين قوبلت بردود فعل مشككة أو رافضة استقبلت بها حكومة شارون الوزير عمر سليمان في زيارته الأخيرة فضلاً عن إعلان قرارات تطيح بالمبادرة المصرية أصلاً منها:

العدد الثامن - آب (أغسطس) ٢٠٠٤م

فلسطين المسلمة ٤٣